في ضيافة بهرا

نزار الديراني رئيس المكتب التنفيذي المؤقت لاتحاد الأدباء والكتاب الكلدوآشوريين

اتحاد الادباء والكتاب الكلدو آشوريين منبر ثقافي تأسس بتاريخ ١١ تموز -٢٠٠٣ في اروقة الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق بمشاركة ثلاثين اديبا من أبناء شعبنا الكلدو آشوري في بغداد والمحافظات الشمالية، وفي ضوء ذلك كان لنا هذا الحوار مع السيد نزار الديراني رئيس المكتب التنفيذي المؤقت لاتحاد الادباء والكتاب الكلدو آشوريين.

لقاء: **قيس أكرم**

شمونيل، بولص شليطا.. لدراسة الموضوع، فتم انتخاب السادة: نزار حنا - عادل دنو - روبن بيث شمونيل وذلك لنقل وجهة نظر الادباء السريان للاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق (كحلقة وصل بين الادباء السريان والاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق) بعد ذلك قررت الهيئة عقد مؤتمر لاتحاد الادباء السريان بعد ان تبنت تسمية (اتحاد الادباء الكلدوآشوريين) لتنسجم مع ما مطروح على الساحة الادبية.

عقد المؤتمر في بغداد بتاريخ ١١تموز ٢٠٠٣ بعد دعوة مجموعة من المثقفين والادباء السريان الكلدوآشوريين المتواجدين في بغداد لمناقشة موضوع التسمية وعلاقة الادباء الكلدوآشوريين بالاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق. بعدها تم انتخاب السادة المدرجة اسمائهم اعضاءاً للمكتب التنفيذي لأتحاد الادباء والكتاب الكلدوآشوريين كفترة انتقالية لحين اصدار تعليمات جديدة واستقرار الوضع في القطر بما يخص النقابات والاتحادات وايجاد افضل الصيغ للارتباط بالاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق.. فكان نزار حنا ديراني رئيساً، عادل دنو نائباً، بنيامين حداد امين العلاقات الثقافية، يوسف قوزي امين الشؤون الادارية، الياس متي اميناً للعلاقات الداخلية، فائز وديع اميناً للعلاقات الخارجية، روبن بيث شموئيل اميناً للشؤون المالية. وخوّل السيد نزار حنا رئيس الاتحاد للتفاوض مع الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق.

- من أين يكتسب الاتحاد شرعيته؟، اي هل ان للاتحاد ارتباط مباشر مع الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق؟.

• هنالك ارتباط ولكن غير محسوم، حالياً نعد لوضع النظام الداخلي للاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق واعادة النظر فيه والاتحادات بصورة عامة، أي أننا لا نزال ننتظر اصدار تعليمات جديدة بهذا الخصوص وعلى ضوء ذلك تم تأجيل انتخابات الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق المزمع اجرائها في٣ تشرين الاول٢٠٠٣ الى اشعار اخر تنفيذا للكتاب الصادر من مجلس الحكم ريثما تتم دراسة الموضوع. الفكرة المطروحة في اوساط الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق كانت بصدد تخصيص مقعد واحد للكلدوآشوريين (السريان) ومقعد اخر للاكراد واخر للتركمان ولايزال هذا الموضوع معلق وغير محسوم، وكان هناك رأي اخر مقدم من قبل ممثل الكلدوآشوريين، حيث يكون هناك اتحادات فرعية لهذه القوميات تمارس نشاطها لما تمتلكه من خصوصيات ويتم تشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق وعضوية ممثل الاكراد والكلدوآشوريين والتركمان وهذين المقترحين قيد الدراسة.

- نرى انه في ضوء الوضع الراهن هنالك اهداف ومشاريع يتبناها الادباء فما هي مشاريعكم المستقبلية ابان الوضع الراهن في العراق؟.

• حاليا لا نستطيع بلورتها الى ان يستقر الوضع في قطرنا العزيز ولكن نأمل أن يكون لنا مجلة مثلما كما كان في السابق او اعادة طبع المجلة السابقة والعمل على نقل صوت الادب السرياني الى خارج العراق من خلال الندوات والمؤتمرات.. وفي الوقت الحالي نحن نعد لعقد ندوة ادبية بما يخص الادب السرياني المعاصر بصورة عامة.

- هل هناك خطة لجمع كل الادباء الكلدواشوريين المتواجدين في القطر؟.

• فكرنا في فتح فروع لاتحاد الادباء والكتاب الكلدواشوري في المحافظات وحددنا ان يكون لنا فرع في كل محافظة او قصبة، اي ما لا يقل عن عشرة اعضاء في الاتحاد الكلدواشوري والاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق ونأمل فتح اول فرع في نينوى في قصبة (قرقوش).

- كيف كانت الصيغة المعمول بها في السابق في الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق؟، واقصد بالصيغة، الحالة الائتلافية التي تضم مكتب الثقافة الكردية، مكتب الثقافة السريانية ومكتب الثقافة التركمانية؟.

• في عام١٩٧٣ تقدمت مجموعة من الادباء والمثقفين السريان بطلب لتأسيس (اتحاد ادباء سريان) وجمعية ثقافية للناطقين بالسريانية وتمت الموافقة على ذلك.

ولانتفاء الحاجة في نظر البعث لهذه التشكيلات صدر قرار يضم جميع الاتحادات والجمعيات التي تشترك بأهدافها مع الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق، وعلى ضوء ذلك، اصبح الادباء السريان جزء من الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق وشكلت في حينها هيئة تأسيسية تضم الاستاذ هرمز شيشا كله، ممثلا عن الادباء السريان، في عام١٩٨٣ جرت اول انتخابات للاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق لانتخاب المجلس المركزي المكون من(٣٠) عضوا من بينه عضوان من الأدباء السريان احدهم يكون بصفة نائب للامين العام في المكتب التنفيذي وظلت الحالة على شاكلتها لحين تشكيل التجمع الثقافي برئاسة عدي صدام حسين وجرت الانتخابات عام١٩٩٣ وألغيت جميع المقاعد المخصصة للقوميات باعتبارهم عراقيين حيث كان ممثلي السريان الذين يشكلون مكتب الثقافة السرياني ومما لايقل عن خمسة ممثلين ولايزيد عن سبعة اسوة بالاكراد والتركمان.

وفي عام١٩٩٦ ألغي التجمع الثقافي وأُعيدت الانتخاب كما كان في السابق بعد تقليص ممثلي القوميات الاخرى من المجلس المركزي حيث خصص مقعد واحد للسريان بدلا من اثنين.

- هل لكم ان تذكروا لنا شروط الانتماء لإتحاد الادباء والكتاب الكلدواشوري؟

• ان يكون للاديب عددا لابأس به من المقالات والقصص المنشورة في الصحف والمجلات وتكون على مستوى جيد وباللغة السريانية هذا فيما يخص الاعضاء العاملين.

واضف الى ذلك فقد حددنا عضوية جديدة بصيغة عضو مشارك للذين ينشرون باللغة العربية وبمستوى جيد ايضا ولهم مقالات او قصائد منشورة في المجلات والصحف أملا ان ينشر بعد ذلك بلغته السريانية لينتقل الى صفة عضو عامل.

وهناك عضوية فخرية لمن له باع طويل في الادب السرياني وله بحوث قيمة سواء كان من الكلدواشوريين او غير ذلك.

- استاذ نزار.. نشكركم على هذا الحوار والشرح الذي قدمته لنا.

• شكرا لكم ونتمنى لجريدتكم الغراء التواصل والابداع دوماً.

أهلا ومرحباً بـ آشور TV

ريتا تيدي تاجر

في هذه الايام يطل من على شاشاتنا الصغيرة ضيفا انتظرناه طويلا واخيرا حلّ بيننا فأهلا به تلفزيونا يحمل اسم اقدم واعرق حضارة إنسانية تزخر بالعطاء لما انجبته من ابطال خلّد اسمهم الى يومنا هذا لما صنعوه من انجازات وانتصارات وعلّموا البشرية الكتابة والثقافة والفنون والزراعة ونظموا القوانين، آشور ملكاً وتاريخاً وحضارة.

وكان لجريدة "بهرا" هذا اللقاء مع السيد "عادل دنو" مدير تلفزيون اشور، ليحدثنا عن واقع التلفزيون بشكل عام.

- متى بدأ البث التجريبي وكم سيستغرق؟

• بدأ البث التجريبي ظهر الثلاثاء٢٣/٩/٢٠٠٣ وسيستمر لمدة اربعة اسابيع قد تتقلص او تزيد بحسب الاوضاع الفنية ونتوكل على الله بعدها لنخرج الى المشاهدين الكرام بما يليق والامل العراقي الجديد.

- هل الكوادر قديمة ام جديدة؟

• لا يمكن ان يبدأ اي مشروع ما لم يكن هناك كادر يعتمد عليه، وكادرنا مزيج من القديم والجديد، والحركة الديمقراطية الآشورية بدأت إهتمامها بالاعلام منذ نشأتها واخذ التلفزيون حيزاً كبيراً من الاهتمام وبدأ تلفزيون آشور بثه في اربيل عام ١٩٩٦ وفي دهوك عام ١٩٩٧ والآن في بغداد ، فهناك كادر عمل واختبر هذا الجهاز الاعلامي المهم.. لذا فقد استعنّا ببعض من عاملي كوادر هاتين المحافظتين وأضفنا اليهم كوادر جديدة.

- هل التلفزيون في دهوك واربيل يبث برامجه ام توقف؟.

• نعم مايزال تلفزيون آشور يبث برامجه في اربيل ودهوك ونحن لم نأخذ كل الكادر.. ونأمل ان تتوفر الاتصالات بشكل جيد ليتسنى لنا التنسيق بين المحطات الثلاث على مستوى الانتاج والبث.. وتبادل الخبرات.

- هل سيكون هناك توحيد للتلفزيون، اي تلفزيون موحد في دهوك واربيل وبغداد؟.

• ان تلفزيون آشور هو تلفزيون واحد، ولكن استناداً الى الامكانات الفنية في الوقت الحاضر فقد اقتضت الضرورة ان يكون التلفزيون في كل منطقة مستقلة في اوقات البث واختيار البرامج وانتاجها الى ان نتمكن من توحيد البث على الاقل مع هامش حرية الانتاج بحسب طبيعة المناطق التي يعمل فيها التلفزيون.. على ان لاننسى ان للتلفزيون في كل منطقة مشاهديه ومتابيعه.. لذا فإننا نأمل ان يتم الترابط ولكننا لانعمل على التوحيد بمعنى الغاء حلقات مهمة ومؤثرة ولها تاريخ نفخر به جميعاً.. ونعمل معاً للتطوير والانسجام برغم المسافات بما يخدم مجتمعنا وعلى وفق الامكانات المتوفرة.

- ماهي اهداف التلفزيون؟.

• نود ان يكون تلفزيون آشور شعبياً مضافاً الى الاصوات الحرة التي تعمل من اجل رُقي هذا الوطن، وان نتواصل مع شرائح المجتمع والاطياف الملونة التي تشكل المجتمع العراقي الاصيل، وعلى وفق مبادى حضارية وقيم عصرية نابعة من المحبة ومؤسسة على التاريخ المشترك والمصير الواحد.. ولايمكن لاي اثنين أن يتفاهما مالم يستمعا لبعضهما.. ومالم يطلعا على خصوصيات كل منهما.. اي مالم اعرف صاحبي فأنني لن أحبه..

- ماهي نوعية البرامج؟، وماهي التحضيرات للبث الرسمي؟.

• التلفاز عام.. لذا فان برامجه ستكون مشتملة على نواحي حياتنا اليومية بما يفيد ويثري مجتمعنا وينمي العلاقات الإنسانية فيما بين أبناء المجتمع الواحد. ونأمل أن تغطي الاشراقات والأضاءات التي تلتمع هنا وهناك، ونؤشر الزوايا الغامقة اللون باتجاه الاصلاح أو التنبيه الى تجاوز معوقات ومشاكل الحياة اليومية.. والتحضيرات جاريه على قدم وساق لتهيئة برامج مفيدة في هذا الاتجاه.

- كم ستكون المادة المخصصة للعربي والسرياني؟.

• من أجل التواصل الفعّال مع المشاهدين الكرام، ينبغي تجاوز الكثير من المعوقات وايجاد الحلول المناسبة لبعض الاشكالات الفنية ان صح التعبير ومنها اللغة.. فمن المعلوم ان لنا لغة ذات تاريخ عريق امتدت عبر الاف السنين ومازالت تنبض بالعزّ.. فالسريانية التي انتشرت آلاف الاميال على خارطة بلادنا كان لها الفضل الكبير على الانسانية.. وهذه اللغة مازالت حية.. وهي تحتل موقعاً في القلب والضمير..وعلينا شئنا أم أبينا أن تكون لغة التواصل..ولكننا لا نريد ولا نحبذ أن يكون تواصلنا مع الآخرين ناقصاً لاسمح الله.. فاننا لاشك نستخدم الطريقة والوسيلة الفضلى للدخول الى القلب مباشرة.. فالهدف والموضوع هو الذي يحتم استخدام هذه اللغة أو تلك وسيشتمل مثلما ترون في البث التجريبي أن هناك اللغة السريانية واللغة العربية الشقيقة.. التي من خلالها نتحاور ونتفاهم.

- هل تطمحون ان يكون البث فضائي؟.

• قد يكون من السابق لأوانه الحديث عن البث الفضائي..نتمنى وندعو الجميع للمساهمة في هذه

الا منية..لأنني على يقين أن الكل يريد أن يكون لنا فضائية.. وهي حق لكل من يريد..وهي كما قلت واجب جميع ابناء شعبنا ممن هم داخل العراق أو خارجه لأسباب مختلفة.

- هل البث يغطي جميع مناطق بغداد او المحافظات؟.

• البث يغطي حالياً بغداد فقط.

- امنياتك المستقبلية؟.

نتمنى أن نحوز على رضا هذا الشعب الكريم..وأن نكون بمستوى المسؤولية الملقاة على عاتقنا.. وأن نتمكن من انتاج برامج ودراما تعبرعن طموحاتنا الأنسانية وتترك إنطباعاً لدى العالم بأصالة العراق والعراقيين.. وأنه يمكن لهذا الشعب الذي فجرّ العديد من الحضارات على أرضه وعلّم الانسانية الكثير الكثير.. يمكنه اليوم أن ينهض من جديد ويبني حضارته المعاصرة.

عيوب قانون إيجار العقار وضرورات إيقاف تنفيذه

المحامي المهندس اندرس انيس الوكيل

بالرغم من ازمة السكن التي جعلت حاجة العراق المالية اربعة ملايين وحدة سكنية تحتاج الى مبالغ خيالية لايستطيع البلد توفيرها تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار بمعدل ٥٠,٠٠٠ خمسين الف دولار للوحدة الواحدة ومايتبعها من توفير الكهرباء والمياه والمجاري والمدارس والمساحات الخضراء ودوائرها كل ذلك بمواصفات متوسطة.

اصدر النظام السابق ودون دراسة مسبقة للاثار الاجتماعية والاقتصادية والاجرامية القانون المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٣ في ٢٠٠٠/١٠/٤ الذي احدث تعديلات خطيرة تستهدف معظم العوائل العراقية، وبسبب الضجة الكبيرة التي احدثها القرار، اقترح مجلس وزراء النظام السابق في الجلسة الثامنة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٥ تأسيس هيئة الاسكان ، بعد ذلك اصدر ماسمي بـ (مجلس قيادة الثورة) القرار ٣٩ في ٢٠٠١/٢/١٠ وهو قانون هذه الشركة التي جعلها ترتبط بوزارة الاسكان والتعمير، ولم تقم ببناء دار واحدة حتى سقوط النظام سوى التعاقد مع احدى الشركات التركية وفق مذكرة التفاهم ولعل اخطر ماجاء بهذا القانون الغاء الفقرة – ٧ من المادة ٢٣ التي كانت تنص (يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة اشهر ولاتزيد على سنتين وبغرامة لاتقل عن ٥٠٠ دينار ولاتزيد على الاف دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر تعرض للمستأجر في الانتفاع بالمأجور دون وجه حق)، وسبب هذا الإلغاء واضح جداً هو حماية المؤجر من العقوبة وبالتالي اعطاءه الضوء الاخضر لمهاجمة المستأجر، حيث سبق ان اوضحت سابقاً وهو معروف للجميع، ان الذين اصبحوا مالكين للعقارات في الفترة مابعد عام ١٩٨٠ هم من عناصر النظام والمتعاونين معه، فلم توزع قطعة ارض واحدة لموظف عادي او مواطن عادي، في حين تم توزيع الاراضي الى عناصر النظام بغض النظر عن المكارم السابقة ولعدة مرات. ثم استثنى هذا القانون العقارات الحديثة التي اكتمل بناءها بعد ١٩٩٨/١/١ من ضوابط تحديد الاجرة السنوية في المادة – ٤ الفقرة ١ وهي ٥ % من القيمة الكلية للعقارات او الشقق المعدة للسكن المؤجرة لهذا الغرض ٧ % اذا كانت على شكل غرف للسكن، حيث جعل الاجرة السنوية بالاتفاق وهو ماجاء بحكم المادة – ٤ الفقرة ٣ التي جاءت لمصلحة اعوان النظام حيث لايستطيع المواطن العادي بعد ثمانية سنوات بناء غرفة واحدة حيث صممت الفقرة الثالثة لمصلحة هؤلاء وليس لغرض تشجيع المواطنين على البناء او ما قيل حول الجدوى الاقتصادية للبناء المشيد بعد ١٩٩٨/١/١ من خلال تأجيره، كما إن حكم المادة/ ٤/ الفقرة ٢ قد جاء مجحفاً لنفس الأسباب بنصها:

(لمجلس الوزراء زيادة النسبتين المنصوص عليهما في الفقرة (١) من هذه المادة كلما أقتضى الأمر ذلك)، حيث لم تنص الفقرة على إنقاص او زيادة هذه النسب تبعاً لتطور الاوضاع الاقتصادية، بأعتبار ان مجلس الوزراء كان يائساً لحل مشكلة التضخم. اما حكم المادة/ ٤ الفقرة / ٥ فلا يقتنع بها أبسط بائع متجول وهي تتعلق أساساً بالناحية الاقتصادية بالبلد او تذبذب سعر صرف الدينار العراقي فكيف يتم تقدير القيمة الكلية للعقار المأجور مدة كل خمسة سنوات، أنه العجب بعينه، لا يستطيع أكبر اساتذة الاقتصاد والمستشاريين في العالم معرفة الواقع الذي سيكون عليه الاقتصاد العراقي وما يتفرع منه لقيم الاملاك خلال خمسة سنوات حيث نصت الفقرة العجيبة بما يلي(للمؤجر والمستأجر طلب تقدير القيمة الكلية للعقار المأجور مدة كل (٥) خمس سنوات ويعدل تبعاً للتقدير الجديد بدل الإيجار وفقاً للنسبتين المنصوص عليهما في الفقرة (١) من هذه المادة) وواضح من النص إن المشروع لم يتوقع رفع الحصار واحتمال تحسن الاوضاع الاقتصادية وبالتالي تكون بدلات الإيجار عالية يضطر المستأجر على تخلية المأجور .

بسببها ولعل أغرب ما جاء في هذا التعديل والقانون الأصلي للإيجار لغرض السكن بأخبار دائرة ضريبة العقار ومكتب المعلومات أو مركز الشرطة عند عدم وجود المكتب بخلو العقار خلال (١٥) خمسة عشرة يوماً من تاريخ خلوه ولا يجوز ان يبقى خالياً بدون عذر مشروع مدة تزيد على (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ إكمال بناءه او خلوه. وإذا إمتنع مالكه عن إيجاره خلال المدة المذكورة تولت السلطة المالية إيجاره وفقاً لأحكام هذا القانون).

أما نص المادة/ ٢٣ الفقرة/ ٤ فهو (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (٣) ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة مقدارها (٢٥,٠٠٠) خمس وعشرون ألف دينار اوبأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين العشرين او الحادية والعشرين من القانون).

وواضح من النصين أنه لا يوجد تطبيق عملي لهما حيث لم تقم الدوائر المعنية بواجباتها منذ صدور القانون في ٦١/ ١٠/ ٢٠٠٠ او ما قبل ذلك فلا توجد دائرة ضريبة في العقار استطاعت إيجار عقار واحد لمواطن محتاج عند إمتناع المالك عن إيجاره بدون عذر مشروع، كما إن القضاء كان خالياً من القرارات التي تتناول الموضوع، ان أهم ما أصدرته محكمة التمييز قرارها ٦٢/ هيئة عامة أولى/ ٧٧ في ٢١/ ٥/ ١٩٧٧ وفق القانون السابق وذلك لإنشغال دوائر الضريبة في التخمينات والارياح و... ولا يهمها المشاركة في حل جزء من أزمة السكن. أما محاكم التحقيق والإدعاء العام وما يرتبط بأعمالها من مراكز الشرطة ودوائر المحقق العدلي وأعضاء الضبط القضائي فكانوا غير مبالين، فالمختارين هم أدرى بالعقارات والشقق الخالية لسنوات طويلة في محلاتهم، حيث لا يوجد زقاق وإلا كان هناك داراً او دارين خاليين، حيث كان السبب معروف لأن المختار كان مقتنع بإن التبليغ عن هارب من الخدمة العسكرية أهم من التبليغ عن الدور الخالية وهكذا بالنسبة لمجالس الشعب المحلية ومجالس البلدية، وهكذا لم تحكم محاكم الجنح في العراق على مالك واحد خالف نص المادة/ ٢٠، وجاء قضاء محاكم الاستئناف بصفتها التمييز به خالياً من أي قرار تمييزي يخص الموضوع. ولغرض تفعيل هاتين المادتين (٢٠) و(٢٣) نقترح لمجلس الحكم:

١- تخصيص موظف مختص لمتابعة الدور الخالية واسباب التخلية في كل من دوائر الضريبة ومجالس البلدية ومراكز الشرطة يقوم بجرد هذه الدور وإطلاع محاكم التحقيق والادعاء العام على ما يقوم به بالتعاون مع مختار المنطقة.

٢- عند إمتناع الموظف في دائرة الضريبة ومجالس البلدية ومراكز الشرطة ودوائر المحقق العدلي ومختار المنطقة القيام بواجباتهم والإحجام عن أخبار محاكم التحقيق بالمخالفات التي يقوم بها المالكون وفق نص المادة/ ٢٠ إيجار عقار، يتم محاسبتهم وفق المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٣١ عقوبات.

٣- عدم شمول المستأجر المشمول بالمادة/ ٢٠ إيجار عقار بالفقرة الأولى من قرار ٣٦ الصادر من ما يسمى (بمجلس قيادة الثورة) الذي جعل عقوبة من سكن من غير إذن المالك هي السجن مدة لا تزيد على عشرة سنوات او بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات الذي صدر عام ١٩٩٤. أما أخطر ما جاء بالقرار فهو نص المادة/ ١٧ لفقرة/ ١٤ التي نصت على جواز تخلية العقار (إذا مضت على عقد الإيجار مدة (١٢) أثنتي عشرة سنة). والتي سيتم تطبيقها في ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣ والتي ستسبب حرباً أهلياً بمعنى الكلمة وعلى مجلس الحكم إلغاء هذه المادة نهائياً وليس تأجيلها ما دام المؤجر يأخذ بدل الإيجار المقرر قانوناً، فلا فرق بين مستأجر قديم ومستأجر جديد وأن من أبسط خصائص القاعدة القانونية إنها عامة مجردة، فلا يجوز أن يكون سكن العوائل والاطفال خاضع لأمزجة المالكين وجشعهم وخاصة في هذه الظروف.